

تقرير سيارات الأثرياء تلتهم الدعم الحكومي للبنزينة، وبذلك لا بد من إغاثته، الضراء بنجيوت اطفالاً تنصف عليهم الدولة هوازنتها، فلا تستطيع توفير احتياجاتك، لذا لا بد من منح الدعم عنهم... هكذا تؤالب الدولة المصرية الطبقات الاجتماعية بعضها على بعض، في سياسة هدمها الوحيد إغاء الدعم كليا

مصر تمهّد لتحرير أسعار المحروقات:

خطاب للأغنياء... وآخر للفقراء!

القاهرة — جلال خيرت

تحاول الدولة المصرية تموية تخليتها عن التزاماتها الأساسية تجاه مواطنيها، بتخريص الطبقات الاجتماعية بعضها على بعض، وذلك في مسعى منها لتحرير إجراءات زوال الأسعار، على رغم الاعتراضات الشعبية. تريد الدولة إكمال برنامج «الإصلاح الاقتصادي» الذي تطبّقه منذ ثلاثة

تريد الحكومة تمرير زيادات الاسعار بأشغال الطبقات الاجتماعية بنفسها

اعوام وفق اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، الذي من ضمنه الحصول على قرض قيمته 12 مليار دولار. هذه المرة، تدرك الدولة أن الزيادة الكبرى ستطاول الفئات الأكثر فقراً، كما حدث في زيادة أسعار الكهرباء؛ إذ كان أصحاب الاستهلاك الأقل هم الأكثر تضرراً، على عكس ذوي الاستهلاك الأعلى. لذلك، لم يجد النظام سوى تأليب الطبقات لتمرير الإجراءات الجديدة، في الوقت الذي سيتحمل فيه محدودو الدخل

تقرير

احتجاجات هندوراس تتوسّع: واشنطن قلقة على

الرئيس المطعون في شرعيته، خوان أورلاندو هيرنارديز، أضر بانزاع الجيش إلى الشارع لقمع المظاهرات في هندوراس (أميركا الوسطى)، بعدما عصت بعض قوات الشرطة أوامره، وانضمت إلى المواطنين المحتجّين عشية الذكرى العاشرة للانقلاب عام 2009. وعلى رغم سقوط قتلى وجرحى، فإن قوة المقاومة الشعبية كافة مضفة على ما يدور على الساحة

لندن — سعيد محمد

لم تهدأ هندوراس يوماً، منذ تنفيذ عناصر يمينية في جيشها انقلاباً مدعوماً من الولايات المتحدة (28 يونيو / حزيران 2009) لإطاحة حكم الرئيس الشرعي للدلا مانويل زالايا، الذي خُطف ليلتها وأرسل على متن طائرة عسكرية منغيا إلى كوستاريكا.

خاصة في سعر صرف الدولار، قائلة إن ذلك سيمسّ صمراً «للسلع الحيش لقمع هذا التصاعد، ما كان عمر السيارة خمس سنوات، أو الهدف من شرائها العمل عليها، فإن العائلة ستخرج من مظلة الدعم التي توفرها الدولة للطبقات المتوسطة، والأقل من المتوسطة.

في مراحل سابقة، عملت الدولة على تشجيع الفقراء على تقبّل الزيادات،



تفضّلت الجهات الأمنية تجلبه رزم الاسعار الى ما بعد انهاء «كاس الهم الأفريقية، (الناشون)

السفر إلى أوروبا، وهم طبقة غنية يجب أن يتحملوا من أجل مصر. لكن وهو ما انعكس في ارتفاع مؤشرات الكاجو وماكولات الكلاب والقطط، وأنه لن يتضرر من تحرير سعر صرف الجنيه سوى مستهلكي تلك السلع، ومن لديهم القدرة على

التضخم بصورة غير مسبوقة، وقفز مختلف الأسعار تدريجياً بنفس نسبة انخفاض العملة، وذلك لأن البلد يعتمد على الاستيراد بصورة رئيسة.

في المقابل، تسوّق الدولة تبريرات معاكسة للأغنياء، فتقول لهم إنهم الأحق في الحصول على الخدمات، كما مستشفيات والطرق، وكذلك الشعور ب«تحسن في البيئة المحيطة بهم»، وهو ما لن يتحقق دون إجبار الفقراء على تحمل التزامهم المالية، ودفع قيمة ما يحصلون عليه كاملاً دون دعم من الدولة، كي تستغل الأخيرة هذه الأموال للمصلحة العامة، لا للفقراء فقط. أكثر من ذلك، تطمنهم إلى أن خططها تستهدف «تحجيم الفقراء وإجبارهم على سداد ما كانوا يحصلون عليه من الأغنياء وأموالهم)، عبر رفع الأسعار، الذي سيستطيع الأثرياء تحمّله من أجل مصلحتهم في المستقبل القريب.

هكذا، يتحول دور الدولة من تحقيق التجانس بين مكونات شعبها، إلى تحريض الطبقات الاجتماعية المختلفة بعضها على بعض. صورة عززها الترويج للمشروعات الفارحة التي تنفذها، وسرعة نفاذ وحدات هذه المشاريع فور طرحها، وهو ما تكرّر أكثر من مرة خلال السنوات الماضية دون اعتبار للحقيقة. واليوم، تريد أن تكبّد الفقراء والأغنياء ضرائب باهظة في مختلف التعاملات اليومية، بدايةً من ضريبة القيمة المضافة، وصولاً إلى رسوم دعم صندوق أسر الشهداء والمصابين من الجيش والشرطة من أجل زيادة العائد، لكن مستوى الخدمات لن يتغير، لأن الفارق من تخفيض دعم المحروقات، سيذهب لسدّ عجز الديون المتفاقم، علماً أن موازنة العام المالي الجديد ثلثها لسداد فوائد القروض.

وعلى رغم تضارب المعلومات عن توقيت «تحرير أسعار المحروقات»، ثمة تقارير أمنية محدثت عن تاجيل تغيير الأسعار إلى ما بعد «كأس الهم الإفريقية»، لأن التوقيت غير مناسب حالياً، في ظل وجود تجمعات جماهيرية كبيرة يمكن أن تتحول إلى احتجاجات، مع أن الحكومة ترى أن الوقت قد حان لتطبيق الأسعار الجديدة التي تأخر موعدها كثيراً خلال العامين الماضيين.

مكاسبها

العشرية المنصرمة من حكم اليمين في هندوراس (تضاعف الدين العام، سياسات الخصخصة وبيع القطاع العام، تقليص حاد في التقديمات الاجتماعية وتوسع دائرة الفقر المدقع لمصلحة الأقلية الثرية) سيضعف ادعاءات المعارضة في فنزويلا التي طالما وعدت الشعب هناك بحلول سحرية فور إزالة النظام التشافيزي. يذكر أن الرئيس الأميركي السابق، هنرأد أوباما، كان نقي علناً علاقة بلاده بانقلاب عام 2009، لكن وزيرة خارجيته، هيلاري كلينتون، اعترفت لاحقاً في مذكراتها بدعم الانقلابيين وتوجيههم.

المطلعون على مجريات الأمور على الأرض في تيغوسيغالبا غير متفائلين بقدرة الحركات الشعبية والعملية الحالية على تحقيق انتصار نوعي يتجاوز مسألة إسقاط شخص هيرنارديز إلى كسر هيمنة الطبقة الأوليغارشية برتحتها، نظراً إلى غياب قيادة سياسية فاعلة تؤخذ النضال وتوجهه استراتيجياً لبناء جمهورية جديدة. فالتنحّطون في

استطنبول — حسني محلي

تشهد علاقات تركيا باليونان وقبرص، ومن خلفهما الاتحاد الأوروبي، توتراً، بسبب إرسال أنقرة، في الـ20 من الشهر الماضي، سفينة «ياورز» للتنقيب عن الغاز بالقرب من السواحل الشرقية لقبرص قبالة لبنان، في منطقة كارباس على عمق 3300 متر. جاء القرار التركي هذا تحدياً للاتحاد الأوروبي، الذي دان في قمته الأخيرة أنشطة تركيا في المنطقة، واصفاً إياها بالاستفزازية. مؤكداً أنه «لن يقف مكتوف الأيدي» حيال تلك الأنشطة، التي لم تخف واشنطن أيضاً عدم ارتياحها إليها. وستنضم «ياورز» إلى سفينة أخرى اسمها «فاتح»، أرسلتها أنقرة إلى قبالة سواحل قبرص اليونانية، بعدما أعلنت نيتها التنقيب في المنطقة الاقتصادية التي تقول إنها تابعة لها. وعلى إثر ذلك، هدد الاتحاد الأوروبي بغرض عقوبات اقتصادية وسياسية على تركيا، فيما أصدرت السلطات القبرصية مذكرات توقيف بحق أفراد طاقم أي سفينة تركية في حال دخولها المناطق الاقتصادية القبرصية. وردّ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، آنذاك، على قرار القبارصة اليونانيين، بالقول: «ستواجهون نتائج وخيمة إذا فعلتم ذلك»، في الوقت الذي عزّز فيه الجيش التركي قواته البحرية الموجودة في المنطقة، وقال إنه لن يسمح بأي مضايقات لسفنه العسكرية والتجارية التي تحميها طائرات حربية تركية باستمرار.

1960، التي اعترفت باستقلال الجزيرة، واعتبرت كلاً من تركيا واليونان وبريطانيا دولاً ضامنة لهذا الاستقلال. وتدخلت تركيا عسكرياً في الجزيرة في تموز/ يوليو 1974، بعد الانقلاب المدعوم من أثينا ضد الرئيس مكاريوس الثالث. وقالت آنذاك إنها فعلت ذلك لحماية حقوق القبارصة الأتراك الذين أعلنوا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1983 قيام جمهورية شمال قبرص التركية التي لا تعترف بها أي دولة سوى تركيا، فيما سيطر الحكومة القبرصية المعترف بها دولياً على ثلثي الجزيرة في الجنوب الذي انضم إلى الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو 2004. وفشلت كل المساعي الدولية والأوروبية والأميركية حتى الآن في إيجاد حلّ للمشكلة القبرصية، التي تعرقل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الذي يشترط على أنقرة

الاعتراف بجمهورية قبرص والانسحاب عسكرياً من الجزيرة.

وفيما تعترض تركيا على عمليات التنقيب عن الغاز والبترول في المناطق الاقتصادية للجزيرة، تقول إنها - وكدولة ضامنة لاستقلال الأخيرة - لن تقبل بأي خطة لا تعترف بحقوق القبارصة الأتراك. وكانت قبرص المعترف بها دولياً قد وقّعت خلال السنوات الأخيرة عقود تنقيب عن الغاز مع شركات عالمية، مثل «إيني» الإيطالية و«توتال» الفرنسية و«إكسون موبيل»، و«توبل» الأميركيةيتين وشركة الغاز القطرية. وفيما تواصل سفن تنقيب تركية مهامها بالقرب

”

ترى تلك اييب في قبرص عمقا استراتيجيا لها غرب حدودها البحرية

”

من الشواطئ القبرصية الجنوبية غرباً، تقول أنقرة إن هذه المنطقة ضمن حدود جرفها القاري ومناطقها الاقتصادية التي رسمتها من طرف واحد، وتحميها

”

قطع الأسطول الحربي التركي.

وقّعت قبرص، التي تتوقع الدراسات للغاز الموجود في مناطقها الاقتصادية أن يزيد على 400 مليار متر مكعب، اتفاقيات مع مصر وإسرائيل خلال العامين الماضيين لرسم حدود المناطق الاقتصادية والجرف القاري، كما وقعت اتفاقية مع إسرائيل واليونان وإيطاليا لمّ أنبوب للغاز لنقل الغاز القبرصي وإسرائيل، ولاحقاً المصري وربما الفلسطيني (قبالة شواطئ غزة) إلى إيطاليا، ومنها إلى أوروبا المناقشة الغاز الروسي. في المقابل، بذلت تركيا مساعي مكثفة لإنتاج إسرائيل والقبارصة اليونانيين بالتنسيق والتعاون المشترك من أجل التنقيب واستخراج الغاز ومدّ أنابيب مشتركة إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، لكنها فشلت في ذلك بسبب خلافاتها مع تل أبيب، واستغلت تل أبيب علاقاتها الاقتصادية مع

نشر

خرائط الغاز تسعّر التوتر شرقي المتوسط

القبارصة اليونانيين لتقيم معهم علاقات عسكرية مهمة، حيث تقوم الوحدات الخاصة الإسرائيلية بتدريبات ومناورات مشتركة مع القوات القبرصية براً وجواً وبحراً. تترى تل أبيب في قبرص عمقاً استراتيجياً لها غرب حدودها البحرية، خصوصاً في ظل وجود قاعدتين جويتين بريطانيتين في الجزيرة. وتسعى فرنسا، من جهتها، إلى إقامة قاعدة بحرية في الشطر الجنوبي من الجزيرة، فيما تزوج معلومات عن مباحثات سرية بين أنقرة وواشنطن لبناء قاعدة بحرية في الشطر الشمالي القبرصي التركي، في حال اتفاق الطرفين على حلّ خلافتهما وخاصة في الشأن السوري.

ويبقى الخلاف اللبناني - الإسرائيلي حول ترسيم الحدود البحرية، واستمرار الأزمة السورية، من الأسباب التي تؤخر المعالجة النهائية لقضية الغاز شرق الأبيض المتوسط، والذي يقدر البعض احتياطيّه بحوالى 30 تريليون متر مكعب (قبرص والأراضي المحتلة ومصر وغزة)، فيما وصل عدد السفن الحربية الموجودة في المنطقة إلى أكثر من 40 سفينة روسية وأميركية وفرنسية وبريطانية وإيطالية وبلجيكية وتركية وإسرائيلية، يعرف الجميع أنها ستبقى هناك حتى المعالجة النهائية لأزمات المنطقة. بما فيها الغاز والبترول وأنابيبهما، التي تريد أنقرة أن تمرّ عبر أراضيها، مثلما تمرّ منها الأنابيب العراقية والإيرانية والأذربيجانية والروسية.

وتستعدّ أوساط دبلوماسية في الاتحاد الأوروبي أن يتخذ الأخير مواقف عملية ضد تركيا، التي سبق لها أن أرسلت سفينة «بربوس» للتنقيب عن الغاز إلى جنوب قبرص، وذلك على رغم دعوة الجنوب الاتحاد إلى التحرك من أجل التصدي لاستفزازات أنقرة. ويبدو واضحاً أن الرئيس أردوغان لن يرد على المواقف القبرصية والأوروبية، خصوصاً في هذا الطرف الذي يواجه فيه تحديات جدية على صعيد السياسة الداخلية. ويتوقع أردوغان من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن يتجاهل هذا الموضوع، بعدما نسي تهديداته لأنقرة في حال شرائها صواريخ «أس 400» التي سيتم نصبها جنوب غرب تركيا لتكون قريبة من قبرص، وتضاعف بالتالي احتمالات التصعيد، خصوصاً مع اقتراب الذكرى الـ45 لتدخل العسكري التركي في الجزيرة.

نجد طلاب الجامعات في لفت أثناء العالم الى ماجرى في بلادهم (أف ب)

